



سياسة هدم البيوت في النقب

اليوم العالمي لحقوق الانسان 2014

פורום דו-קיום בנגב לשוויון אזרחי
منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية
Negev Coexistence Forum For Civil Equality



كتابة التقرير: اوري طرابولوس وميخال روتم

بحث: أوري طرابولوس

ترجمة للغة العربية: دعاء الزبارقة

مراجعة وتدقيق باللغة العربية: راتب ابو قرينات

10 ديسمبر 2014

صورة الغلاف: قافلة جرافات وسيارات شرطة في القرية الغير معترف بها كحلة, 26 فبراير 2014.

تصوير: أكتبستيلس

منتدى التعايش السلمي في النقب يشكر مجموعة اكتبستيلس الذين التقطوا الصور المنشورة في التقرير وأتاحوا لنا فرصة استعمالهن.



التقرير كتب ونشر بدعم من الاتحاد الأوروبي



جدول المحتويات

4.	مدخل
7.	سياسة هدم البيوت في النقب
9.	هدم البيوت بيد السلطات
9	هدم البيوت بيد أصحابها
12.	هدم البيوت في النقب: صورة حالية
15	مديرية الجنوب لتنسيق تنفيذ قوانين الاراضي
18	تلخيص

"لكل انسان الحق بمستوى معيشي كافٍ لصحته ولرفاهيته هو وعائلته. بما فيه الغذاء, اللباس, المسكن, عناية صحية, خدمات اجتماعية مناسبة والحق في الامن في حالات البطالة, المرض, عدم القدرة على العمل, شيخوخة, او كل نقص اخر غير متعلق بالانسان."

الاعلان العالمي لحقوق الانسان, بند خ.ه

حق الانسان في المأوى هو حق معترف به بعدة وثائق دولية, هذا الحق يعتبر عنصر اساسي بحق الانسان بالعيش بمستوى معيشي كاف, يجب على دولة اسرائيل حماية الحق في المأوى حسب وثيقة الحقوق الاجتماعية الاقتصادية الثقافية التي اصدرت في الامم المتحدة عام 1991, وايضا كما في القانون الاساسي: كرامة الانسان وحريته والذي سن عام 1992, يجدر التنويه بأن هذا الحق هو حق اساسي والذي يشكل شرط مهم لتنفيذ العديد من حقوق الانسان الاخرى, دون مأوى سيتم التسبب بالضرر في التعليم, الصحة, ضمان اجتماعي وعدة حقوق انسان اخرى.

بدون شك الحق في المأوى غير متوفر للكثير من سكان ومواطني اسرائيل. أزمة السكن العام, ارتفاع اسعار البيوت وعدة سياسات تضر هذا الحق. احدى المجتمعات التي ينتهك بها الحق في المأوى بواسطة الحكومة والسلطات هو المجتمع العربي البدوي في النقب.

يبلغ اليوم عدد سكان النقب ما يقارب 220.000 نسمة¹, ويعيشون ب3 انواع من البلدات: بلدات مخططة, قرى معترف بها وقرى غير معترف بها, جميع هذه البلدات تتعرض لسياسة مستمرة لهدم البيوت والتي تضر بشكل اساسي بحق سكان النقب في المأوى.

البلدات المخططة هي بلدات قامت ببنائها الدولة ضمن مخطط تمدين القرى في أواخر سنوات ال60, الحديث عن عملية تمدين عرضت على أهالي النقب كحل التوطين الوحيد الذي يضمن لهم توفير احتياجاتهم وبناء البنى التحتية. حتى سنوات ال90 اقيمت في النقب 6 بلدات ومدينة واحدة, يقطنهن

¹ الدائرة المركزية للأحصاء, الاحصاء السنوي 2014, لوحة 2.15.

حوالي 140.000 نسمة², على الرغم من وعود السلطات اثناء عملية تمدين القرى ببناء بنى تحتية ملائمة وتوفير الخدمات اللازمة, البلديات البدوية موجودة اليوم في أسفل درجات سلم الوضع المعيشي في الدولة³, الخدمات المتوفرة في هذه البلديات جزئية وهناك نسبة عالية من البطالة. النقص في قسائم البناء مقارنة بنمو المجتمع في هذه البلديات يضطر المواطنين للبناء بشكل غير قانوني مما يؤدي في غالب الاحيان لهدم البيوت بواسطة السلطات.

القرى البدوية الغير معترف بها هي قرى موجودة وغير معترف بها من قبل الدولة, يدور الحديث عن 40 قرية أي ما يقارب 75.000 نسمة⁴. القرى الغير معترف بها تشمل قرى مبنية قبل قيام الدولة وقرى اخرى تم نقلها بواسطة الدولة في سنوات الـ 50. على الرغم من ذلك هذه القرى غير موجودة على خارطة الدولة وايضا يتم التعامل معها على انها قرى "شتات" او قرى غير قانونية, سكان القرى الغير معترف بها يحظون بخدمات تربية وصحية جزئية في قراهم, وبيوتهم غير متصلة بالمياه والكهرباء, كل المباني في القرى الغير معترف بها تعتبر غير قانونية لذلك جميعها معرضة للهدم.

القرى المعترف بها هي 11 قرية تاريخية اعترفت بها الدولة في العقد الاخير, تنتمي هذه القرى للمجلسين الاقليميين واحة الصحراء والقسوم, على الرغم من الاعتراف بهذه القرى لكن حالها لا يختلف عن القرى الغير معترف بها, الخدمات الموفرة في هذه القرى هي جزئية وأساسية, غالبية القرى غير متصلة مع الماء والكهرباء وشوارعها غير معبدة, اضافة الى ذلك لا توجد امكانية لسكان هذه القرى بالحصول على موافقة للبناء فلذلك بيوتهم ايضا معرضة للهدم.

احدى المشاكل الاساسية التي يواجهها السكان البدو في النقب في البلديات المخططة والقرى المعترف بها والغير معترف بها هي سياسة هدم البيوت في النقب. عدم وجود امكانية للبناء في غالبية القرى المعترف بها والغير معترف بها وهدم البيوت المستمر بدون طرح اي بديل للسكن وايضا النقص في السكن العام كل هذا يؤدي الى خرق مستمر للحق في المأوى لهذا المجتمع.

² دائرة الاحصاء المركزية, ملف البلديات 2012

³ دائرة الاحصاء المركزية, المقياس الاجتماعي-اقتصادي 2008, لائحة أ 2

⁴ رقم تقريبي- نتيجة طرح عدد سكان البلديات (ملاحظة رقم 2) من عدد كافة المسلمين في النقب (ملاحظة رقم 1)

في هذا التقرير سنعرض سياسة هدم البيوت في النقب ضمن الحديث عن سياسة هدم البيوت بواسطة السلطات، وظاهرة اخرى متصاعدة وهي هدم البيوت بواسطة اصحابها بعد ذلك سنعرض احصائيات هدم البيوت في السنة الاخيرة, وسنعرض الية عمل مديرية الجنوب بملائمة تطبيق قانون العقارات والتقرير الملخص لعملها والذي أصدرته. في النهاية سنعرض القضايا الاساسية الناتجة عن التقرير, ولطريقة انتهاك السلطات لحقوق مواطني النقب البدو الاساسية.



رجل كبير في السن يجلس بجانب بيته في قرية وادي النعم الغير معترف بها, 18 مايو 2014 تصوير: أكتيستيلس

سياسة هدم البيوت في النقب

المجتمع البدوي في النقب يتعرض لسياسة هدم مستمرة للبيوت والمباني من قبل السلطات, هذه السياسة منبثقة بالأساس من قانون التخطيط والبناء الاسرائيلي والذي سن عام 1965 بعد ذلك قامت الاجسام المعينة في مجال التخطيط والبناء بتحديد الاراضي في الدولة. يشمل ذلك المساحة التي تتواجد عليها القرى الغير معترف بها في النقب وتم تحديد غالبية هذه القرى كمناطق زراعية غير صالحة للسكن, بطريقة اخرى حددت كل هذه البيوت كبيوت غير قانونية والاراضي كأراضي لا يمكن بناء البلدات عليها. في الواقع هذه القرى كانت هناك, السبع بلدات المخططة التي أقيمت بواسطة الدولة لا توفر لسكانها امكانيات سكن ولا تلائم هذه البلدات مدى نمو وتطور المجتمع فيها. ايضا قرار الدولة الاخير بالاعتراف ب11 قرية غير معترف بها لم يؤدي لحل مشاكل السكن عند اهالي هذه القرى في الواقع لا توجد لهذه القرى اي مخطط تنظيم ولذلك كل البيوت المبنية قبل الاعتراف تعتبر بيوت غير قانونية, حتى الان في غالبية القرى لم تعطى امكانية البناء⁵.

في السنوات الاخيرة ذكر العديد من السكان بان كل بيت يمر بمرحلة تجديد حتى لو كان بشكل بسيط تقوم السلطات باصدار امر هدم للبيت, ايضا الازواج الشابة الذين يقومون بالبناء لبداية حياة جديدة يحصلون على اوامر هدم لبيوتهم وفي بعض الاحيان حتى قبل الزواج يتم هدم البيوت, كل هذا يؤدي الى وضع يضطر به سكان هذه القرى بالبناء بشكل غير قانوني ومما يعرضهم طوال الوقت لأوامر هدم البيوت وتنفيذها.

نقص قسائم البناء في البلدات المخططة وعدم وجود تخطيط في البلدات المعترف بها ومبدأ الدولة بان القرى الغير معترف بها هي قرى غير قانونية. كل هذه الأسباب تؤدي الى عشرات أوامر هدم في السنة بالنقب, وبالتالي الى هدم العديد من المباني, في اغلب الحالات لا توفر السلطات الحلول لأصحاب البيوت المهدامة, في الواقع تبقى هذه العائلات في الخارج بعد الهدم دون مأوى, على الرغم

⁵ وزارة العدل, التقرير الدوري الرابع لدولة اسرائيل للجنة الحقوق المدنية والسياسية التابعة للأمم المتحدة لتطبيق الوثيقة الدولية للحقوق المدنية السياسية, اغسطس 2013 ملحق 1 صفحة 5.

من انه يبدو بأن اغلب عمليات الهدم تتم بواسطة السلطات لكن في الحقيقة تظهر في الفترة الاخيرة ظاهرة اخرى وهي هدم البيوت على يد اصحابها نظرا للضغوطات التي يتعرضون لها من قبل السلطات.



هدم بيت في القرية المعترف بها قصر السر, 26 أغسطس 2013. تصوير: أكتيستيلس

هدم البيوت بيد السلطات

منذ اقامة مديرية الجنوب لملائمة تطبيق قانون العقارات, تقوم السلطات بهدم البيوت في النقب بشكل مركز, باطار عمليات الهدم يشارك مفوضي وزارة الداخلية, سلطة اراضي اسرائيل والدوريات الخضراء وبلدوزرات لشركات خاصة, يتم ذلك بمرافقة قوات الشرطة الى مباني تم اصدار اوامر لهدمها ولم يتم هدمها بواسطة اصحابها, فتقوم السلطات بهدمها, بشكل عام تعلن سلطة اراضي اسرائيل في يوم معين بانها ستهدم عدة مباني, يصل احيانا الى اكثر من عشرين مبنى في اليوم⁶. في الغالب لا تقوم السلطات باعطاء انذار مسبق لعمليات الهدم المنوي تنفيذها, تحضر القوات وتخرج اصحاب البيت منه وفي بعض الاحيان يسمحون لهم باخراج بضع حاجياتهم من البيت واحيان اخرى لا يسمحون بذلك ويقومون بهدم البيت.

هدم البيوت بيد اصحابها

في الآونة الاخيرة كثرت ظاهرة هدم البيوت على يد اصحابها, لازدياد هذه الظاهرة هناك 3 اسباب رئيسية, الأول هو تهديد المفتشين بفرض غرامة مالية اذا قامت السلطات بالهدم, السبب الثاني محاولة انقاذ معدات ومواد بناء, والسبب الثالث هو تفضيل السكان القيام بذلك بأنفسهم لمنع مواجهه التجربة القاسية عنهم وعن ابناء عائلتهم.

منذ بداية عام 2011 بدأ مفتشي السلطات بتهديد السكان الذين اصدرت لبيوتهم أوامر هدم اذا لم يقوموا بهدم بيوتهم بأنفسهم سترفع ضدهم قضية تطالبهم بدفع مبالغ تعويض اليات الهدم. هذه التهديدات نجحت وايضا نرى ذلك في الازدياد الكبير بهدم البيوت بواسطة اصحابها. خلال الثلاث سنوات التي يتم العمل بهذه السياسة بها حتى الان فقط قدمت 3 شكاوي وهي حتى الآن في المحاكم

⁶ سلطة اراضي اسرائيل, تطور في مكافحة البيوت الغير مرخصة في النقب: 28 مبنى هدموا من بينهم 13 بواسطة الغزاة انفسهم, بيان للصحافة من يوم 16.9.2014.

ولم يتخذ بحقها اي قرار بعد⁷. ايلان يشرون مدير منطقة الجنوب للحفاظ على اراضي سلطة اسرائيل يصف نجاح هذه الخطة:

"سياسة التنفيذ المنفذة من قبل السلطات التي من خلالها يتم تغريم الغزاة بغرامات مالية على تكلفة عملية اخلاء البيوت وهدمها التي يتم دفعها من خزينة الدولة, تحقق نتائج جيدة جدا. الازدياد بعدد تنفيذ عمليات الهدم من قبل اصحابها يوفر ملايين الشواقل للخزينة العامة"⁸.

على الرغم من ان سياسة المقاضاة لفرض غرامات مالية لم ينفذ بعد على ارض الواقع لكن سلطات التنفيذ تستعمل هذا الاسلوب وتنجح فيه, ويظهر ذلك بالازدياد الواضح لهدم البيوت بواسطة اصحابها. بسبب انه خلال عمليات الهدم بواسطة السلطات لا تتاح الفرصة لأصحاب البيوت باخلاء معدات او مواد من بيوتهم مثل ابواب, شبابيك وفي الواقع كلها يتم هدمها بواسطة ادوات ثقيلة, وفي بعض الاحيان لا تتاح لأهل البيت اخلاء حاجياتهم الشخصية منه.

الكثير من اصحاب البيوت يفضلون تنفيذ اوامر الهدم بأنفسهم. وذلك لأنه يتيح لهم بالحفاظ على معدات الخاصة مثل الاثاث, الكهرياء واخراج المواد الثمينة قبل الهدم.

حضور قوات الهدم لا يكون بشكل عام مع اذار مسبق وغالبية عمليات الهدم تجري خلال اليوم في ساعات يكون بها الرجال في العمل ويكون في القرية فقط النساء والاطفال, لكي يقوم اهالي هذه البيوت بمنع عائلاتهم المرور بالتجربة الصادمة التي تشارك بها الشرطة والبلدزورات ومعدات ثقيلة اخرى اثناء الهدم يفضلون هدم بيوتهم بأنفسهم.

على ما يبدو بان جميع هذه الاسباب الثلاثة المعروضة اعلاه هي السبب في الازدياد الكبير لعمليات هدم البيوت بايدي اصحابها, في حين ان الرفض لهدم البيوت يعبر عن مقاومة لسياسة السلطات مما يعرضهم لدفع ثمن كبير نتيجة هذا الرفض, يحاول العديد من سكان النقب تفاديها.

⁷ رسالة من 24.7.14 سلطة اراضي اسرائيل

⁸ سلطة اراضي اسرائيل: انجاز نادر للسلطات التنفيذية في النقب: 18 معتدي من النقب قرروا ارجاع اراضي الدولة اليها خوفا من الدعوي, بيان للصحافة

10.9.14

شهادة: شخص شاهد وتواجد اثناء هدم بيت احد اقرباءه

"وصلت القوات الى القرية في الساعة 10:30, وصلوا كي يهدموا بيت احد اقاربي, الذي قام ببناءة من اجل الزواج والذي كان من المقرر زفافه اسبوع ونصف بعد عملية الهدم. على الرغم من طلبات الاهالي في المكان لم يعطونا حتى اي امكانية لبضع دقائق لاجراج الحاجيات من البيت, قاموا بهدم البيت وكل الاشياء التي كانت به, تلفاز, ثلاجة, غرفة نوم, صالون, غسالة, اشجار وقط.

كان البيت مليء بالاشخاص وقاموا باخراجهم. اطلقت الشرطة علينا قنابل مطاطية وقنابل غاز, وكان هناك الكثير من الجرحى. قاموا باعتقال 5 اشخاص, وقاموا باصابة عمتي وفتاة اخرى اصيبت بيدها التي كسرت لاحقا, احدهم اصيب بظهره, قاموا بدفع امرأة كبيرة في السن تمشي على عكازين. وصلوا للمستشفى 6 جرحى, الاشخاص الذي عاشوا هذه التجربة لن ينسوها ابدا الاطفال, الشيوخ, الشاب الذي كان يلبس النظارات وقاموا بضربه على وجهه وقاموا بتكسير نظاراته. ايضا قاموا بضرب رجل مكبل الايدي. هناك اشخاص عادوا الى القرية من المستشفى مع جبس وبلاطين.

لقد شعرنا بان الشرطة تستهزأ بنا على الرغم من احترامنا للقانون, في الوقت الحالي بسبب عملية الهدم تم تأجيل العرس, عاد الخطيب للعيش مع والدته, وهو يعيش حالات اكتئاب وخوف.



بلدوزر (آلة تجريف) خلال هدم قرية العراقيب الغير معترف بها, 12 يونيو 2014. تصوير: أكتبستيلس هدم

هدم البيوت في النقب-صورة حالية

خلال الفترة التي يتحدث عنها التقرير تم هدم مئات البيوت والمباني في النقب, جزء من عمليات الهدم كان بأيام منظمة من قبل السلطات والجزء الاخر كان حالات هدم البيوت بأيدي أصحابها, هذا الفصل يعرض معطيات وزارة الداخلية بعدة جوانب مختلفة, من ضمنها معطيات هدم البيوت بواسطة السلطات مقارنة بمعطيات هدم البيوت بواسطة أصحابها, وأيضا معطيات هدم البيوت في القرى الغير معترف بها مقارنة بمعطيات هدم البيوت في البلدات والقرى المعترف بها.

جدول 1: هدم البيوت في النقب منذ تموز 2013 حتى حزيران 2014⁹

مجموع المباني التي تم هدمها منذ شهر تموز 2013 حتى شهر حزيران 2014	منذ شهر كانون الثاني 2014 حتى شهر حزيران 2014 (6 شهور)	منذ شهر تموز 2013 حتى شهر كانون الاول 2013 (6 شهور)	
125 (22%)	98 (23%)	87 (20%)	عدد المباني التي تم هدمها بواسطة السلطات
674 (78%)	327 (77%)	347 (80%)	عدد المباني التي تم هدمها بواسطة اصحابها
859	425	434	مجموع المباني التي تم هدمها في الفترة المذكورة ¹⁰

جدول رقم 1 يعرض معطيات وزارة الداخلية حول هدم البيوت في لواء الجنوب, كما يظهر في المعطيات المذكورة اعلاه, خلال عام واحد تم هدم 859 مباني في لواء الجنوب, من مجموع هذه المباني 78% من المباني تم هدمها بواسطة اصحابها و22% من عمليات الهدم نفذت بواسطة السلطات من خلال عمليات هدم منظمة. الى جانب كمية الهدم الكبيرة, ضغط السلطات ينجح وخلال النصف الثاني من عام 2013 والنصف الاول من عام 2014 غالبية اصحاب البيوت قرروا هدمها بأنفسهم.

⁹ المعطيات اخذت برسائل من وزارة الداخلية من يوم 10.8.14 ومن يوم 26.10.2014.

¹⁰ في السنوات السابقة وفرت وزارة الداخلية معطيات عن الهدم في الوسط اليهودي والوسط الغير يهودي, هذا العام ادعت الوزارة ان معطيات تفصيلية غير موجودة بأيديهم كما في السنوات السابقة, اكثر من 90% من عمليات الهدم تتم بحق البدو في النقب.

جدول 2: هدم البيوت في البلدات الثابتة, القرى المعترف بها والغير معترف بها بين تموز 2013 حتى حزيران 2014¹¹

مجموع المباني التي تم هدمها منذ شهر تموز 2013 حتى شهر حزيران 2014	منذ شهر كانون الثاني 2014 حتى شهر حزيران 2014 (6 شهور)	منذ شهر تموز 2013 حتى شهر كانون الاول 2013 (6 شهور)	
399 (46%)	203 (48%)	196 (45%)	عدد المباني التي تم هدمها في القرى الغير معترف بها ¹²
460 (54%)	222 (52%)	238 (55%)	عدد المباني التي تم هدمها في البلدات المخططة والقرى المعترف بها
859	425	434	مجموع المباني التي تم هدمها في الفترة المذكورة

جدول رقم 2 يعرض معطيات وزارة الداخل لعمليات الهدم في القرى الغير معترف بها مقارنة بالبلدات القائمة والقرى المعترف بها. يمكن الاستنتاج من معطيات الجدول اعلاه في حين ان في الماضي كانوا سكان القرى الغير معترف بها هم المتضررين الاساسيين من عمليات الهدم, من الواضح انه في النصف الثاني من عام 2013 والنصف الاول من عام 2014 نسبة 46% من عمليات الهدم نفذت بأماكن لا توجد بها سلطة بلدية, في حين ان 54% من عمليات الهدم نفذت في البلدات القائمة والقرى البدوية المعترف بها.

المعطيات المذكورة في التقرير تبين ان عمليات الهدم في النقب مستمرة ولا يوجد أي مؤشر من قبل الدولة عن نيتها التوقف عن ممارسة هذه السياسة, بيوت أبناء المجتمع البدوي ما زالت مهددة من قبل السلطات, على الرغم من عدم وجود اي حل بالأفق لمشاكل السكن التي يواجهها سكان النقب.

¹¹ اقرأ ملاحظة 9.

¹² المعطيات تنطبق لعمليات هدم في مناطق لا تتبع لنفوذ سلطات معينة.

مديرية الجنوب لتنسيق تنفيذ قوانين الاراضي

مديرية الجنوب لتنسيق تنفيذ قوانين الاراضي انبثقت من قرار الحكومة التي أقرت مخطط برافر عام 2011¹³, في اطار هذا القرار أقيمت "وحدة تنسيق قوانين الاراضي المنبثقة عن مكتب وزارة الداخلية وهدفها تطبيق قوانين الاراضي في النقب"¹⁴. اقيمت هذه الدائرة عام 2012, كجزء من اقامتها اقيمت لها وحدة شرطية خاصة في لواء الجنوب "وحدة يواث"¹⁵, على الرغم من الغاء مخطط برافر لم تتوقف هذه الدائرة عن العمل في النقب على الرغم من عدم وجود خطة للاستيطان في النقب من قبل الحكومة.

التقرير الملخص لفعاليات مديرية التنسيق لتطبيق القانون 2013 يعرض طريقة عملها كمسؤولة عن تنفيذ عمليات الهدم في النقب. تعمل هذه الدائرة بالتنسيق مع وزارة الداخلية, سلطة اراضي اسرائيل, الدوريات الخضراء والشرطة وسلطة تنظيم استيطان البدو في النقب, الى جانب أيام التحديد خلال السنة, تقوم دائرة التنسيق بعمليات هدم مركزة لمدة 2-5 ايام في الشهر, من الجدير بالذكر بان تقرير فعاليات الدائرة لم يتم نشره للجمهور انما تم ارساله الى المكاتب الحكومة المعنية في هذا الشأن, تم تسريب جزء منه الى وسائل الاعلام. وفي أعقاب تقديم طلب حرية الحصول على المعلومات لوزارة الامن الداخلي تم عرض التقرير كاملا.

حسب تقرير "نتائج العمليات" التابع للمديرية الذي يتضمن بالأساس اعداد المباني والبيوت التي هدمت في النقب. ترى المديرية بعملية التنفيذ اداة لدفع سكان القرى الغير معترف بها للتفاوض مع سلطة تنظيم استيطان البدو في النقب لنقلهم للعيش في البلدات. على سبيل المثال تصف المديرية عملية كانت بها بعض البيوت تعترض امكانية تطوير شارع "قابلنا السكان.. بهدف تشجيعهم للدخول

¹³ حكومة اسرائيل, قرار حكومي 3707 من يوم 11.9.2011.

¹⁴ شاهد ملاحظة رقم 13.

¹⁵ وزارة الامن الداخلي, مديرية الجنوب لتنسيق تطبيق قوانين الارض في النقب.

بعملية تفاوض كي تتاح الفرصة لتطوير الشارع"¹⁶ من خلال وصف العملية يتبين بان المديرية تقوم باستعمال اوامر قضائية قديمة "للقيام بخطوات تحرك التفاوض بين السكان البدو والسلطة"¹⁷. وايضا تم استعمال طريقة هدم بيت "للخطو نحو التفاوض مع سلطة تنظيم استيطان البدو"¹⁸, في حالات اخرى تحاول المديرية اصدار اوامر هدم جديدة بحق العائلات الغير معنية بالتفاوض "هناك حديث مع كبار العائلة ومع مندوبي السلطة رغم انه يسير ببطء, من المخطط ادخال وزارة الداخلية في الامر لاستصدار ملفات جديدة اذا لم يتم التوصل لحل مع سكان هذه البيوت"¹⁹.



هدم بيت في قرية كحلة المعترف بها, 26 فبراير 2014. تصوير: اكتبستيلس

¹⁶ وزارة الامن الداخلي, مديرية جنوب لتنسيق تطبيق قوانين الاراضي- تقرير سنوي لعام 2014

¹⁷ طالع ملاحظة 16, صفحة 5.

¹⁸ طالع ملاحظة 16, صفحة 6.

¹⁹ طالع ملاحظة 16, صفحة 6.

حسب التقرير المديرية تعمل بشكل كبير مع سلطة تنظيم استيطان البدو في النقب بموضوع " التطبيق يعزز التنظيم", حسب الامثلة المذكورة اعلاه لا يدور الحديث عن تطبيق بشكل عشوائي امام مباني غير قانونية بل يتم هذا التطبيق بشكل منظم وتتم الملائمة فيه بين عوامل التطبيق المختلفة لخلق اوامر وهدم بيوت عائلات معينة حسب جهوزيتهم وقبولهم لعملية التنظيم الاستيطان البدوي في النقب. كما عرض في المعطيات بالجزء السابق ايضا في تقرير المديرية تم عرض ازدياد حالات هدم البيوت على ايدي اصحابها "يستمر التوجه بان اعداد عمليات الهدم بشكل شخصي اكبر من اعداد عمليات الهدم بواسطة السلطة, هذا امر يبين بان سياسة الردع ما زالت مستمرة".²⁰

²⁰ طالع ملاحظة 16, صفحة 8.

سياسة هدم البيوت هي واقع يومي بحياة ابناء المجتمع العربي البدوي في النقب الى جانب عرض هذه السياسة والطرق المختلفة الي يتم تنفيذها بها ,اذ كان ذلك من خلال هدم البيوت بواسطة السلطات او اجبار اصحابها على هدمها بشكل شخصي. التقرير يعرض معطيات جديدة حول جوانب الظاهرة ومستندات تسلط الضوء حول سلطات التطبيق التي تعمل على تنفيذ هذه السياسة التي تنتهك الحقوق الاساسية لأبناء المجتمع البدوي. الحق في المأوى بالاضافة الى الحق في مستوى معيشي جيد للمجتمع البدوي في النقب والتي تنتهك بشكل كبير بواسطة الحكومة. بدون ايجاد حل لمشاكل السكن في المجتمع, والتي تستمر باستخدام سياسة هدم البيوت وتعميق هذه المشكلة اكثر.

على الرغم من انه في التقرير الاخير الذي قدمته دولة اسرائيل الى لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة, ادعت الدولة بانه لا يدور الحديث عن عقاب جماعي للمجتمع البدوي في النقب²¹, تعرض معطيات التقرير العكس, بين اذا كان الانسان يعيش في بلدة بدوية او في قرية معترف بها او غير معترف بها هو معرض لسياسة هدم البيوت, التي لم يكن ليتعرض لها اذا كان يعيش في بلدة اخرى ضمن حدود الخط الاخضر, حقيقة اقامة مديرية الجنوب لتنسيق تطبيق قوانين الاراضي والتي دورها هو تنفيذ قوانين البناء عند المجتمع البدوي والتي ترى مدى نجاحها من خلال عدد البيوت الذين يتم هدمهم كل سنة, هذا الامر الذي يوضح السياسة الخاصة التي تحظى بها فئة معينة ومختارة من المواطنين من قبل الدولة.

احد المعطيات الجدد والمثير للقلق والذي عرض بالتقرير هو الازدياد الكبير بعمليات هدم البيوت بواسطة اصحابها. هذا المعطى مثير للقلق واكثر من ذلك نظرا لحقيقة بانه على الرغم من الاعلان المستمر لمدنوبي سلطات التنفيذ بنجاح آلية فرض غرامات على من لا يقومون بهدم بيوتهم بأنفسهم,

²¹ وزارة العدل, التقرير الدوري الرابع لدولة اسرائيل للجنة الحقوق المدنية والسياسية التابعة للأمم المتحدة لتطبيق الوثيقة الدولية للحقوق المدنية السياسية, اغسطس 2013 ملحق 1 صفحة 18.

في الحقيقة حتى الان لم تواجه امتحان الواقع. فكما يتبين من التقرير فانه فقط 3 شكاوي قدمت بهذا الشأن من قبل سلطة اراضي اسرائيل وحتى الان لم يتم اخذ القرار باي منها من قبل المحكمة.

معطى اخر يعرضه التقرير هو الازدياد المستمر بعمليات الهدم في البلدات الثابتة والقرى المعترف بها. حوالي 54% من معدل عمليات الهدم يتم في البلدات والقرى المعترف بها, هذه البلدات التي عانت في الماضي بشكل اقل من سياسة الهدم.

يجدر التنويه بانه حتى عند ازدياد سياسة هدم البيوت في هذه البلدات لا يوجد عند سكان المجتمع البدوي في النقب اي امكانية للامتناع عن البناء. هذا المعطى يبين فشل الدولة بايجاد حلول لمشاكل السكن في المجتمع البدوي في النقب.

تقرير مديرية الجنوب لتنسيق تطبيق قوانين الاراضي الذي عرض بكامله بعد تقديم طلبات حرية المعلومات التي قدمت لوزارة الامن الداخلي, يكشف صورة حزينة, من خلالها تستخدم السلطات المختلفة سياسة هدم البيوت للضغط على اصحابها للتفاوض على اراضيهم وأماكن سكنهم مقابل الدولة كما عرض في التقرير. تفعل المديرية اوامر قديمة وتعمل على اصدار اوامر جديدة وتقوم بعمليات الهدم اتجاه عائلات معينة التي ترفض الدخول بتفاوض مع الدولة. في هذه الحالة, هدم البيوت لا يتم حسب القانون على كل من بيته مسجل "كغير قانوني" بل تستعملها الدولة كأداة بيدها للتأثير على قضية الأراضي وقضية الاعتراف بالقرى العربية في النقب.

تزامنا مع اليوم العالمي لحقوق الانسان لعام 2014, لا يوجد اي تحسين في الحق للمأوى والحق في معيشة كريمة لأبناء وبنات المجتمع العربي البدوي في النقب. في حين اذا استمرت سياسة هدم البيوت كسياسة مركزية تقوم بتفعيلها الحكومة ضد هذا المجتمع, بدون ايجاد اي حلول لقضايا الاراضي البناء والسكن في النقب, فإن حقوق ابناء وبنات المجتمع البدوي في النقب سيستمر في انتهاكها. الموارد الكثيرة التي يتم استغلالها لهدم البيوت يجب توجيهها للحفاظ على الحقوق الاساسية للمجتمع البدوي في النقب, وليس لانتهاكها.

פורום דו-קיום בנגב לשוויון אזרחי
منتدى التعايش السلمي في النقب من اجل المساواة المدنية
Negev Coexistence Forum For Civil Equality



هاتف: 050-7701118/9

موقع انترنت: dukium.org

بريد الكتروني: info@dukium.org